

المحاضرة الأولى

النص، الوثيقة، النقد (التأسيس اللغوي والمفهوم الاصطلاحي)

تهدف هذه المحاضرة إلى تمكين الطالب من معرفة مصطلحات مقياس « دراسات نقدية للكتابات التاريخية » في معناها اللغوي والاصطلاحي، وفي دلالاتها ضمن مرحلة من مراحل ضبط النص وتوثيقه، ومناقشته ضمن سياق نصوص التراث باختلاف المرجعيات، بدءاً من الدلالة المعجمية، مروراً بالسياق ودوره في تجليات المعنى، وتأصيل اللفظ ضمن حدود النصوص الخادمة.

أولاً: النص التاريخي

1 - لغة:

1. ابن منظور (ت 711 هـ / 1311 م)، لسان العرب¹:

- . النص: رفعك الشيء، نص الحديث ينصه نصاً: رفعه، وكل ما أظهر فقد نُصّ، قال عمرو بن دينار: ما رأيت رجلاً أنصّ للحديث من الزهري، أي: أرفع له وأسند.
- . نص المتاع نصاً: جعل بعضه على بعض.
- . نصّ الدابة والناقة ينصها نصاً: يرفعها في السير.
- . النص والنصيص: السير الشديد والحث.

2. الزمخشري (ت 538 هـ / 1143 م)، أساس البلاغة²:

- . الماشطة تنصّ العروس: تقعدا على المنصة وهي تنتص عليها، أي: ترفعها.
- . نُصّ فلان سيّداً: نصّب.
- . نصصت الرجل: إذا أحفيته في المسألة ورفعته إلى حد ما عنده من العلم حتى استخرجته، فإذا بلغت الشيء وصلت إلى منتهاه.

معاني النص تدور حول:

الرفع / الظهور / وضع الشيء فوق بعض / بلوغ النهاية في الشيء

2 - اصطلاحاً:

أ. على مستوى القراءة والتلقي

¹ ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي (ت 711 هـ / 1311 م)، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، د.ت، ص.....

² الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت 538 هـ / 1143 م)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998، ص.....

يسمى **بنظرية التلقي**: تنطلق من موقع القارئ وإعادة الاعتبار له، باعتباره المرسل إليه الذي يستقبل النص والمستهلك له، فبدونه لا تكون نصوص أدبية على الإطلاق.

العلاقة

← **النص** ← **جدلية تلازمية للقارئ** →

كلما كان القارئ حيًا في ذهن المؤلف، زادت إنتاجيته للنص من خلال الفهم والتأويل وهو ما يضمن للنص الديمومة والاستمرار بفعل الحوارية المستمرة بين بنية النص وبنية التلقي.

ب . على مستوى التناص:

يقصد به مجموعة النصوص الأخرى التي أدمجت في مضمونه بكيفيات مختلفة، ووظفت لأغراض معينة بمعنى أن بنية النص تكون مفتوحة وغير مغلقة مثل (النص الصوفي).

ج . على مستوى اللغة:

ضبط النص على مستوى الظاهر من حيث اللغة، وعلى مستوى الداخل من حيث إدراك غرض المؤلف.

أب

من خصائص النص التاريخي الجمع بين الأسلوب الأدبي والأسلوب العلمي، مع الاعتماد على الوصف، والحاجة إلى الدقة المتناهية في التعبير. ضرورة الإلمام بلغة ومصطلحات المؤرخين والأدباء القدامى في كتابة النصوص المتضمنة (الكناية وضروبها، التجيس وأنواعه، السجع، التضمين، الترصيع، المحازر، التشبيه، الاعتذار، الاستعارة، المطابقة، المقابلة، المزاوجة، الاعتراض، الالتفات، الاقتباس، التلميح، اللف، الابهام، الجمع، التفريق، التقسيم، وغيرها).

نتيجة:

النص يعبر عن وثيقة (فعلا لحادثة التاريخية)

الحادثة التاريخية

لحظة وجودية سبقت بنسبية زمنية، لا يستطيع الباحث أن يتداركها، فيحدث التماس معها، كان عليه أن يوجد المنهج الذي يمكنه من إحداث معاصرة لها، فكان ذلك بواسطة الوثائق الدالة على حدوث لفعل، وبالتالي فإن الاتجاه إلى الوثائق هو منحى العلمية في المنطلق التأسيسي لبنية المعرفة في التاريخ المعاصر، والتي يجسد بها المؤرخ علميته في النظر إلى أصول المعرفة (لا وثائق = لا تاريخ)

ثانياً: الوثيقة مفهومها وآلياتها

طرح العديد من الكتابات التاريخية المعاصرة اشكالية مفهوم الوثيقة؟ ليس بمعنى ما هو توصيفها، وإنما ما هي حدودها المعرفية في نسق المحتوى المراد في النص، ذلك أن تقديم وثيقة، أو تأخير وثيقة يقوم منهجياً على مفهوم الوثيقة، وتبعاً لذلك يحدث الترتيب. كما أن القيمة العلمية للوثيقة لم تتأت من الاستثمار التاريخي لها فحسب، وإنما تتأتى أيضاً من توثيق التوثيق (علماء التوثيق)، فموضوع التوثيق عندهم في الوثيقة نفسها، وليس محتوى الوثيقة الذي تشترك فيه المعارف.

لهذه الاعتبارات المعرفية التي تتقاطع بالمعنى العلمي لمفهوم الوثيقة، وتختلف بالمعنى التوظيفي المترتب على أولويات الوثيقة التكوينية، تطرح قضية التعريف المشترك لمصطلح الوثيقة، من أجل أن لا يشتط المعنى بالبحث، أو يتحدد بالتوظيف.

فمصطلح «الوثيقة» لم يكن قائماً بمفاهيمه التي تبنى عليها حركة الفعل المعرفي الحديث، وإنما حمل معاني ارتبطت في جزئيات منها بـ«تكنولوجيا المصطلح المستخدم»، لبيان قيمة مادية لشكل معرفي خاص، يدل على توجه علمي معين، وبالتالي فإن مصطلح الوثيقة في الدلالة المعجمية يكون تابعاً للدلالة على حالة تعزري شيئاً معيناً.

من فوائد المادة المعجمية

أن (الواو والناء والقاف) كلمة تدل على عقد وإحكام، فتقول: وثقت الشيء: أحكمته، والوثيقة الإحكام في الأمر، والوثيقة في الأمر: إحكامه والأخذ بالثقة، وأخذ بالوثيقة في أمره، أي بالثقة.

وفي كتب الوثائق جاءت كلمة «الوثيقة» لتدل على الحجة في مقام كان عليه **خط القاضي** **أعلاه، والشهود أسفله، وأعطي للخصم**، فهي دلالة على رسم يمثل الإحكام والثقة. والوثيقة ما يوثق كلامك، ويدل على أنك تقول ما تقول، وتكتب ما تكتب، معتمدا على أصول يمكن لغيرك أن يطلع عليها ليتحقق من صحة كلامك، وصواب أحكامك. وكلمة توثيق تدل على طريقة للبرهان تستند إلى نوع من المراجع، سواء كانت مكتوبة أو شفوية أو مصورة أو أثرية.

يلاحظ: كل التعريفات تقدم مفهوم الوثيقة من حيث

حركية الفعل، لا من حيث الجوهر المادي،
وعليه فإن الوثائق هي شهود معاصرة للوقائع التاريخية،
تشكل أحد المخزونات المادية الحية لماضي الأمة،
بكل إيجابياته وسلبياته، بمعنى حضاري ديناميكي يفعل في الحاضر.

نتيجة:

الوثيقة مادة أساسية في إرجاع الحقائق إلى مصادرها الأصلية، وتعني للمؤرخ المرجع الذي يعتمد عليه في تدوين الكتابة التاريخية، أو نقل المعلومة أو الخبر. ويتمدد معنى الوثائق ليدل على كل الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية، دون أن ينحصر على ما دون في الورق، أو الآثار المادية، وغيرها.

تصبح الدراسات التاريخية هي التي تحدد ما هو (أو نوع) الوثيقة (حسب التخصص) الأوراق الرسمية، الرسائل، السجلات، المراسيم، المنشورات، الأحكام القضائية، النظم المالية، المعاهدات السياسية، رسوم الرؤساء والوزراء والموظفين والولاة والقياد... إلخ.

تطبيق:

هل يمكن العدول على بعض النصوص لترقى إلى مصاف الوثيقة؟
مقالات، أفكار، أشعار، سجلات، تقارير، صحف، مذكرات خاصة، رسائل، إلخ.

المقصود بها هنا: تقوم مقامها بقيمة ابستمولوجية في المعنى الدلالي

بمعنى أنه تلمس الماضي بوثيقة أخرى، فتتحول الوثيقة إلى ثلاثية الأبعاد

مثال: الشهادة الأولى الموحية بالدلالة على الشيء، وهي وثيقة الاحتكام في المفهوم التاريخي المستند على الأثر، ومن قيمتها تستوفي الصحف قيمة الوثيقة الدالة على الحادثة بتلازمية الزمن الجامع بين الحادثة والتعليق عليها، كالتعليق على الصور الفوتوغرافية، الأبنية، القبور، القصص، الملاحم، الحكم، الأقوال الشفوية، المشاهد التاريخية، الحفلات ... إلخ.

فتكون الوثيقة الأولى + التعليق = فضاء سوسيوثقافي

يبقى مفهوم الوثيقة مفتوح في آليات الصنعة التاريخية = تفاعل المؤرخ + قيمة الوثيقة العلمية

التاريخ وثيقة = الوثيقة تاريخ

المؤرخ + الوثيقة + الحادثة = مادة التاريخ

العلاقة بين الوثيقة والمؤرخ المعاصر:

كان نهج الوثيقة التاريخية التوجه العام التي تأثرت بها الدراسات في القرن 19م، فعملت على إعادة الاعتبار للوثيقة، أي بمعنى: (لا وثائق = لا تاريخ)، فأصبحت قيمة البحث العلمي بمقدار ما اعتمد عليه من الوثائق.

ففي تعريف التاريخ على أنه استقراء للأحداث التاريخية وتسجيلها، يتوافق مع منهج اعتماد الوثائق كأصول للأحداث، مما أدى إلى وجود علاقة بين المؤرخ والوثائق أساسها الاشتغال بالوثائق خاصة منها التي تنقصها الدقة، ويعتريها الكذب وتسودها المغالطات، وفي بعض الأحيان تكون ناقصة غير موفورة الانتظام السردية، أو التسلسل الزمني.

فيكون أول معطى منهجي في الدراسات التاريخية هو
الوثائق (إعداد بحث = استقصاء الوثائق).

أهمية الوثائق بالنسبة المؤرخ أو الباحث:

تحديد الإطار الزمني للحادثة التاريخية
تحديد طبيعة ورواية الحادثة التاريخية



على أساسها يتم ما يلي:

. تحديد الاشكالات المداولة على الحدث بهدف منحه حرية الإفلات من الأحكام المبدئية التي
ربما أحدثتها العلاقة بين الاحداث التاريخي مع الوثائق دون استقراء المؤرخ.
. تحديد منهج الكتابة واستقراء الأحداث من سرد الوقائع إلى تحليلها ومقارنتها وصول إلى نتائج.

مجال التطبيق:

تم تطبيق ذلك من خلال محاضرتين على بعض النصوص يمكن الإشارة إلى أهمها:
نص ميثاق الصومام بين قيم الاسلام والتوجه العلماني

الطرح والاشكالية

نص الميثاق على أن حرب الجزائر ليست حربا دينية

وأن الثورة الجزائرية لا تهدف إلى نظام ثيوقراطي

فنص الميثاق على أنها: « ثورة منظمة وليست تمردا فوضويا، إنها معركة وطنية تسعى لهدم النظام الفوضوي الذي ينتهجه الاستعمار، وليست حربا دينية، إنها مسيرة إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للانسانية، وليست عودة إلى الاقطاع، وهي أخيرا معركة لإحياء دولة جزائرية تحت كل جمهورية ديمقراطية اجتماعية، وليست إقامة نظام ملكي تيوقراطي مندثر ». »

نتائج التطبيق:

. تمكين الباحث من العرض العلمي والمنهجي للمادة العلمية، ثم تحليلها ونقدها (إثبات النص أو نفيه من خلال الوثائق)، ذلك أن القصد إلى الماضي دون فكرة مسبقة أو فلسفة مفروضة، ومحاولة استعادة الماضي من أصوله (آثاره المادية والأدبية)، فيقبل على هذه الآثار ليستخرج نصوصها وأشكالها الأولى.

. تمكين الباحث من النقد الخاص لمادة الوثيقة (تاريخية التاريخ)، لأن ما من وثيقة بوسعها أن تخبرنا أكثر، إلا مما أراد لها محررها، فهي عبارة عن توجيه مسبق، وبالتالي تقديم الأدوات المنهجية الخاصة بالوثيقة (الدراسة، المنهج، الاستنباط، الاستقراء...)، أي التوجه الصارم في التفاعل الديناميكي مع المادة، وعرضها العلمي والفكري، وبالتالي فإن الباحث الذي لا يتعمق في تراكمية الوثائق باطراد زمني، يزايل منهجيا شخصيته.

. تأكيدها على أن الدراسات التاريخية لا تنطلق من فرضيات لتحدد موضوع البحث، ولا تؤسس على اختيار المشكلة، وإنما المرحلة الأولى من استكشاف الوثيقة، هي نقطة الانطلاق في طرح الاشكاليات والفرضيات، خاصة إذا تعلق الأمر بالمواضيع ذات المراحل الانتقالية، ومراحل الثورات.